البنتاغون وعسكرة العلوم في الولايات المتحدة:

كيف أخضعت العلوم والتقنية لخدمة العسكرية الأميركية

ان عملية عسكرة العلوم النامية بشكل منتظم في معظم البلدان الرأسمالية في الحقبة الاخيرة، قد وصلت الى حدود واسعة غير عادية. فانجازات العقل البشري ، ومواهب العلماء والمهندسين ، لا يستفاد منها لصالح المجتمع ، بل انها تستغل للاعدادات العسكرية . والولايات المتحدة هي الفصل مثال على ذلك. وفيما يلي نقدم ترجمة لمقال كتبه ف . بوريسوف في مجلة الشؤون الدولية السوفياتية ((رقم ٩ – ١٩٧٢)) حول هذا الموضوع بعنوان ((البنتاغون والعلوم)) ، يكشف ويحلل فيه هذه العلاقة ، حيث تخضع العلوم الاميركية لخدمة المتطلبات العسكرية للامبريالية الاميركية :

ان الانفاق في الولايات المتحدة الاميركية، على الابحاث العسكرية ، يتعاظم بصورة متنامية . فقد وصلت مخصصات البنتاغون للابحاث والتطوير العسكري الى ما قيمته ٨٣٠ مليون دولار لسنة ١٩٧١ – ١٩٧٢ المالية . وهذا الرقم هو ١١٠ اضعاف مخصصات العلوم الكل لسنة ١٩٤٠ (التي كانت ٧٤ مليون دولار) .

ولكن حتى هذا الرقم الهائل لا يعكس في الواقع حقيقة الامور كما هي . اذ بالاضافة الى هذه المخصصات المعلنة للابحاث العسكرية ، فهناك مخصصات لدراسات سرية ، معروفة باسم « المخصصات السوداء » وتسجل في فقرات مبهمة مختلفة في الموازنة .

في السنة المالية مثلا كشف مكتب المحاسبة العامة للاعب البنتاغون بالارقام المتعلقة بالنفقات الحقيقية للنشاط العسكري على اعمال « الابحاث والتطوير » . وفي تقرير هذا المكتب جاء انه « رغم ان الكمية المجملة لا يمكن تحديدها ، الا انه من الواضح بان النفقات على « الابحاث والتنمية » والمرتبطة بالدفاع في الولايات المتحدة اعلى بـ ١٠٠٠ مليون دولار على الاقل ، من المبلغ الذي اعلنت عنه وزارة الدفاع » .

في الواقع ، ان مستوى وطبيعة واغراض الابحاث العسكرية في الولايات المتحدة ، او برنامج عسكرة العلوم الاميركية ، امر يتقرر على المستوى الحكومي .

لقد قال وزير الدفاع الاميركي ملفين ليرد، في حديث امام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس حول برنامج الولايات المتحدة لسنوات ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٦ ، وحول الموازنة العسكرية لسنة ١٩٧١ – ١٩٧٢ المالية ، قال بان ضمان مستوى « الابحاث والتطوير » الضروري ، هو عنصر رئيسي في البرنامج العسكري الاميركي . واشار بان تخفيض ضئيل في النفقات ادى الى احداث « ضرر خطر » بامكانيات الولايات المتحدة العلمية والتقنية ، واعلن ان المخصصات للابحاث العسكرية للسنة المالية ١٩٧١ – ١٩٧٢ ، سيتم رفعها بنسبة ١٢٪ . في الواقع ان الوثائق الرسمية للبنتاغون تعلن طرحه ، بان اعمال « الابحاث والتطوير » العسكرية ليست هدفا بحد ذاتها ، ولكنها تعزز « مصالح قومية عليا » .

والتوجه العدواني لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، تحدد هي ايضا ، البرنامج الرئيسي للابحاث العسكرية . فمن جهة ، هناك اولا ، تطور احدث وسائل الحرب ، التي يجب ان تضمن تفوق السلاح الاميركي على سلاح الاتحاد السوفياتي ، حسب رأي القادة الاميركيين . وفي الوقت نفسه ، يجري تصميم انواع خاصة من الاسلحة لشن الحرب المضادة لحركات التحرر الوطني . مثلا ، طائرات ، واجهزة كشف للعمليات العسكرية المضادة في الادغال، واسلحة خاصة للقمع الجماهيري في الولايات المتحدة نفسها .

وهناك اعمال في الابحاث والتطوير العسكري مرتبط بالعسكريين، بالاضافة الى تلك التابعة للبنتاغون تقوم بها « ادارة الطيران والابحاث الوطنية » ولجنة الطاقة الذرية. وحسب ما ورد في الصحافة الاميركية، فقد بلغت مجمل نفقات هاتين الدائرتين في هذا المجال ، حسنوى ١٤ الف مليون دولار، في الفترة الاخيرة ، اي اكثر من ٨٠٪ من مجمل مخصصات الحكومة الاميركية للعلوم !

وقد انطلت الولايات المتحدة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اجراءات لتطبيق مركزية النشاط العسكري – العلمي . فتم انشاء جهاز ضمن نظام المؤسسات الحكومية لهذا الغرض . وكانت عناصر هذا الجهاز قد بدات بالظهور خلال الحرب الثانية ، ولكن العملية لم تتطور الا بعد نهاية الخمسينات . فقد تم انشاء هيئات عالية لتوجيه العلوم الاميركية ، الواحدة بعد الاخرى – اللجنة الاستشارية العلمية للرئيس « ١٩٥٧ » المجلس الاتحادي للعلوم والتقنية « ١٩٥٩ » مكتب العلوم والتقنية « ١٩٦٢ » . وهذه الهيئات الخاضعة مباشرة لرئيس الجمهورية ، تلعب دورا هاما في تأطير برامج « الابحاث والتطوير » العسكري .

اما البنتاغون ، فان له مكتبا خاصا مسؤولا عن الابحاث العسكرية ، وهناك هيئات مماثلة متواجدة في كافة فروع القوات المسلحة الاميركية .

وقد ظهرت فئة خاصة من العلماء – الاداريين الذين يعملون كعلماء للمجمع الصناعي – العسكري مسؤولين عن العلوم ، ومن بينهم الفيزيائي المعروف جون فوستر ، الذي عمل وقت طويل على تطوير الاسلحة النووية . وهو منذ سنة ١٩٦٥ ، مدير ابحاث الدفاع والهندسة في وزارة الدفاع .

وجون فوستر من اشد « الصقور » حماسة في البنتاغون . فقد عارض اتفاقية حظر التجارب النووية ، ودعا الى بناء نظام الصواريخ المضادة حاملة الرؤوس النووية . وحاول مؤخرا ، اثارة مخاوف الشعب الاميركي من « تاخر الولايات المتحدة في مجال التسلح » ، بالطبع ، بهدف تحصيل المزيد من المخصصات للابحاث العسكرية.

واعمال « الابحاث والتطوير » العسكري في الولايات المتحدة ، لا تنحصر في مجال تطوير احدث وسائل الحرب . فالبنتاغون يقوم ايضا بتجنيد العلماء لدرس مشاكل مثل اختيار الموظفين وتدريبهم ، والكفاءة التنظيمية الاعلى، وغيرها . فقد بدا البنتاغون في السنوات الاخيرة باعطاء المزيد من الاهتمام للعلوم الاجتماعية ، بمالها « دراسات حول التخطيط السياسي ».

فالقيادة في البنتاغون تعتبر انه في الخطط الطويلة الاجل لتطوير القوات المسلحة ، فان التفهم الافضل للعلاقة بين العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والتقنية والنفسية ، التي تؤثر على الردع الناجح ، على الصعيد الاستراتيجي والتكتيكي لاستعمال القوة او للتهديد باستعمال القوة » ، هو احد المهمات المهمة .

ان الاهتمام الاكبر الذي يعطى من قبل البنتاغون للعلوم الاجتماعية ، يظهر بشكل محدد بان اعمال « الابحاث والتطوير » ، هي حلقة مهمة في الاعدادات العسكرية – التنظيمية والعسكرية – السياسية ، للامبريالية الاميركية .

ان البنتاغون مجمع ابحاث ضخم خاص به . ان في متناول يده ٧٨ مؤسسة ابحاث ومختبر، و٨٤ مركز اختباري . وفي سنة ١٩٧٠ كان هناك ٨٨ الف عالم ومهندس مدني ، موظفين لحساب وزارة الدفاع الاميركية .

ولكن مراكز الابحاث ومختبرات وزارة الدفاع يعمل فيها مدنيون وعسكريون ، تنفق فقط حوالي ربع المبلغ المخصص « للابحاث والتنمية العسكرية » ، اما حصة الاسد فانها تذهب للشركات المتعاقدة في المجمع الصناعي – العسكري مثل لوكهيد وجنرال ديناميكس ، التي تحصل على العقود ، والمتخصصة في خدمة البنتاغون .

ان الصناعة الخاصة تحصل على حوالي ثلثي مجمل المخصصات « للابحاث والتطوير » العسكري . ومختبرات الشركات الخاصة ينحصر تقريبا ، كل عملها في مثل هذه الابحاث : ان تسع من اكبر الشركات تحصل تقريبا ، على نصف مخصصات « الابحاث والتطوير العسكري في هذا المجال .

وحسب ارقام البنتاغون نفسها ، فان ٨٥ بالمائة من اعمال « الابحاث والتطوير » التي يمولها ، مرتبط بانجاز برامج الصواريخ وتقنية الفضاء وصناعة الطائرات والالكترونيات ، اي تلك القطاعات التي تقوم بانتاج الاسلحة الاستراتيجية كما ان الشركات الكبرى التي تقوم بتنفيذ العقود الكبيرة المتعلقة « بالابحاث والتطوير » للبنتاغون تقوم ايضا باتخاذ المبادرة ، وتنفيذ برامج هي من هذا المجال . ولكن معظم هذا العمل « المستقل » ، يخدم في الواقع كتمهيد واعداد لعقود عسكرية جديدة ، وتدفع نفقاته في النهاية وزارة الدفاع ..

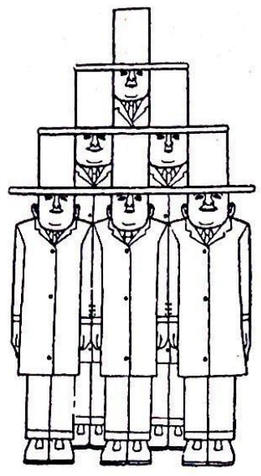

● وهناك ايضا مراكز ابحاث اتحادية في الولايات المتحدة ، تنظيميا ، هي شركات خاصة، ولكن عمليا ، فانها تختلف كثيرا عن المؤسسات الحكومية . وهناك ١٦ مركزا منها، يعمل بالتعاقد مع وزارة الدفاع ، على سلسلة واسعة من المسائل – من التطوير الاولي لشبكات الاسلحة الجديدة والتقنية العسكرية ، واعداد التكهنات العسكرية – السياسية والعسكرية التقنية، على المدى الطويل (راند) والاستشارات العملية حول المسائل العلمية والتقنية .

ومنذ بضعة سنوات ربطت اوساط المجمع الصناعي – العسكري حملة دعاوية واسعة النطاق لمراكز الابحاث هذه ، في محاولة لتبرير موازناتها المتضخمة . فهي حاليا تنفق حوالي ٤٣ من الاعتمادات التي تخصصها الحكومة الاميركية للابحاث والتنمية العسكرية .

الجامعات الاميركية والبنتاغون

اما الجامعات والكليات ، فان لها مكانا خاصا من بين المنظمات التي تعمل في مجال الابحاث، للبنتاغون . ففي فترة ما بعد الحرب اصبح لهذه المؤسسات التقاقية علاقة تجارية نشيطة مع الوكالات الحكومية ومع الشركات الخاصة والمصارف ايضا . وهي تملك اليوم دورا للنشر، فنادق ، واعلاقا اخرى . لهذا فان الذين يديرون الجامعات الاميركية اليوم ، ليسوا العلماء او المربين ، بل مجموعة من رجال الاعمال . وهذا سهل بدرجة كبيرة ، عملية تغلغل العسكرتاريا الى الجامعات والكليات .

ولطالما اكد رجالات البنتاغون في تصريحاتهم بان الجامعات لها ضرورة مطلقة لتنفيذ العديد من برامج الابحاث العسكرية التي لا يمكن ان تنفذ كليا ، من قبل منظمات علمية اخرى .

وفي السنوات الاولى بعد الحرب العالمية الثانية مولت وزارة الدفاع الاميركية ٨٠ – ٩٠٪ من مجمل الابحاث التي اجرتها كل الجامعات . ورغم ان مساهمة البنتاغون في تمويل الابحاث العلمية ، قد انخفضت اليوم انخفاضا كبيرا ، الى ٢٠٪ ، الا انه ما يزال يمارس نفوذا كبيرا على طبيعة اعمال « الابحاث والتطوير » التي تجري في الجامعات .

ان البنتاغون ينفق الان حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنويا، ويعقد اكثر من ٥٠٠ عقد للابحاث العسكرية مع ٢٦٠ جامعة وكلية . ويستعمل البنتاغون بصورة رئيسية اكثر العلماء الجامعيين كفاءة ، لمشاريع علمية مختلفة ذات طابع عسكري تبرز ايضا فيها الابحاث النظرية .

ويتم تجنيد الاساتذة الجامعيين على نطاق واسع ، كمستشارين ، في مناقشة سلسلة كبيرة من المسائل – من مبادىء تطوير احدث شبكات السلاح ، الى مشاكل عامة ذات طبيعة عسكرية – سياسية . ولكن فقط هؤلاء العلماء الذين يوافقون سياسة البنتاغون يقبلون بمثل هذا العمل . اما فيما يتعلق بالعلماء الذين يعارضون هذه السياسة ، فانهم لا يحرمون من المساعدة المالية فحسب ، بل يتعرضون لمضايقات مختلفة ايضا .

واذا اخذنا على سبيل المثال ، جامعة جونز هوبكنز التي تجاهلت مطالب طلابها، بوقف الابحاث العسكرية فيها ، فقد حصلت من البنتاغون على ما قيمته ٦١ مليون دولار في ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، اي على ١٣ مليون دولار اكثر من السنة السابقة. ولكن تلك الجامعات التي تعرقلي بسخط ، مساعدة وزارة الدفاع في ابحاثها ، فانها تواجه خطر فقدان كافة عقودها مع الحكومة الاتحادية، حسب قول صحيفة « الكريستشين ساينس مونيتور » الاميركية .

ويمارس البنتاغون ايضا ، نفوذا غير مباشر على الجامعات بواسطة الشركات العسكرية – الصناعية الكبيرة التي تقوم على الر تسلمها عقودا من اجل تطوير شبكات اسلحة جديدة ، بتشغيل مختبرات الجامعات والعلماء بدورها ، بواسطة نظام العقود الفرعية . اكثر من ذلك ، فان العديد من الجامعات يعطون كل ما لديهم لتركيز مواقع المجمع الصناعي – العسكري في نظام التعليم العالي .

كما ان اكبر هذه المؤسسات المشتركة عملها في الدراسات العسكرية ، مثل الام. اي. تي . (مؤسسة ماساشوستس للتقنية) تقدم ايضا في الوقت نفسه ، كخزان للموظفين ، للصناعة الحربية وللمختبرات الاتحادية وغيرها من مراكز الابحاث العسكرية، تدريبهم العلماء والمهندسين بموجب برامج خاصة . اكثر من ذلك ، فان الالاف من الضباط الاميركيين الموجودين في الخدمة العسكرية ، يتلقون تدريبا متقدما ، ويحرسون موضوعات مختلفة في الجامعات ، من فيزياء نووية الى علم الاجتماع .

وفيما يتعلق بعلاقة البنتاغون بالجامعات ، من الضروري ان نذكر الـ « و. و. ت. س. » (فيلق تدريب ضباط الاحتياط) الشهيرة ، وقد انشاته المؤسسة العسكرية في عدد من مؤسسات التعليم العالي ، وذلك كمصدر رئيسي لسد النقص ولتزويد القوات المسلحة الاميركية بالضباط الجدد .

لقد درب الـ و. و. ت. س. ٥٠ بالمائة من ضباط الجيش ، ٢٥ بالمائة من ضباط القوات الجوية ، و ٢٠ بالمائة من ضباط البحرية. وهذا امر ملائم جدا للبنتاغون . وحسب احصاءات نشرتها مجلة الجيش ، فان كلفة تدريب الضابط الواحد في نظام و. و. ت. س. هي ٥ الاف دولار بينما كلفة تدريبه في مدرسة حربية هي ١٢ الف دولار ، هذا بالاضافة الى كون مستوى التدريب العام ، في المدرسة الحربية منخفض أكثر منه في الجامعات .

ولكن رغم المنح الدراسية السخية والامتيازات الاخرى فقد انخفض عدد الطلاب المسجلين في و. و. ت. س. ، انخفاضا ملموسا في السنوات الاخيرة . فبينما كان عددهم في سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ الدراسية ، حوالي ٣٠٠ الف طالب ، انخفض العدد في ١٩٦٩ – ١٩٧٠ الى ١٦٠ الف طالب ، ثم الى ١١٥ الف طالب في سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١ الدراسية .

وكذلك ، ينخفض عدد الطلاب والاساتذة التقدميين ، فقد اقدمت عدة جامعات من بينها هارفارد و كولومبيا و يال ، على اغلاق برامج و. و. ت. س .

وازاء كل هذه المؤسسات المشتركة عملها في الدراسات العسكرية ، مثل الام. اي. تي . (مؤسسة ماساشوستس للتقنية) تقدم ايضا في الوقت نفسه ، كخزان للموظفين ، للصناعة الحربية وللمختبرات الاتحادية وغيرها من مراكز الابحاث العسكرية، تدريبهم العلماء والمهندسين بموجب برامج خاصة . اكثر من ذلك ، فان الالاف من الضباط الاميركيين الموجودين في الخدمة العسكرية ، يتلقون تدريبا متقدما ، ويحرسون موضوعات مختلفة في الجامعات ، من فيزياء نووية الى علم الاجتماع .

وفيما يتعلق بعلاقة البنتاغون بالجامعات ، من الضروري ان نذكر الـ « و. و. ت. س. » (فيلق تدريب ضباط الاحتياط) الشهيرة ، وقد انشاته المؤسسة العسكرية في عدد من مؤسسات التعليم العالي ، وذلك كمصدر رئيسي لسد النقص ولتزويد القوات المسلحة الاميركية بالضباط الجدد .

لقد درب الـ و. و. ت. س. ٥٠ بالمائة من ضباط الجيش ، ٢٥ بالمائة من ضباط القوات الجوية ، و ٢٠ بالمائة من ضباط البحرية. وهذا امر ملائم جدا للبنتاغون . وحسب احصاءات نشرتها مجلة الجيش ، فان كلفة تدريب الضابط الواحد في نظام و. و. ت. س. هي ٥ الاف دولار بينما كلفة تدريبه في مدرسة حربية هي ١٢ الف دولار ، هذا بالاضافة الى كون مستوى التدريب العام ، في المدرسة الحربية منخفض أكثر منه في الجامعات .

ولكن رغم المنح الدراسية السخية والامتيازات الاخرى فقد انخفض عدد الطلاب المسجلين في و. و. ت. س. ، انخفاضا ملموسا في السنوات الاخيرة . فبينما كان عددهم في سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ الدراسية ، حوالي ٣٠٠ الف طالب ، انخفض العدد في ١٩٦٩ – ١٩٧٠ الى ١٦٠ الف طالب ، ثم الى ١١٥ الف طالب في سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١ الدراسية .

وكذلك ، ينخفض عدد الطلاب والاساتذة التقدميين ، فقد اقدمت عدة جامعات من بينها هارفارد و كولومبيا و يال ، على اغلاق برامج و. و. ت. س .

واذا كان الطلاب في كل الجامعات تقريبا ، معارضين لهذه البرامج ، فان نشاط الطلاب واعضاء الهيئات التعليمية ، المناهضة للابحاث العسكرية في الجامعات ، تنتشر اليوم بصورة مستمرة . وقد اضطرت بعض الجامعات ، بضغط من المنظمات الطلابية والراي العام ، الى وقف هذه الابحاث ، او تقليصها الى حد بعيد . ونحت مثل هذه الضغوط منعت الجامعة الاميركية في واشنطن ، الابحاث السرية داخل حرم الجامعة . واضطرت ايضا « مؤسسة التحليل الدفاعي » ، احدى اكبر « معامل الاحتكار » في الولايات المتحدة ، العاملة للبنتاغون ، الى وقف اتصالاتها مع ١٢ جامعة ، كانت في الماضي تشاركها في اعمالها ، وتضع علماءها تحت تصرفها .

عسكرة العلوم ومضاعفاته على المجتمع الاميركي

ان العلوم الاميركية تدفع ثمنا كبيرا للتركيز على الابحاث العسكرية . ان احدى مضاعفات عسكرة العلوم هي ان مئات الالوف من افضل المهندسين والعلماء ، يشتركون في اعمال لتنفيذ طلبات العسكريين مما يؤدي الى بروز مشاكل خطيرة ، في مجالات المعرفة والنشاطات الاخرى، التي هي بحاجة الى اختصاصيين من ذوي الكفاءات العالية .

فاذا كانت الولايات المتحدة قد سبقت باشواط، البلدان الرأسمالية الاخرى ، من حيث مجمل كمية الابحاث التي تجري فيها ، فانها متاخرة عن غيرها من البلدان ، من حيث حصتها من العلماء العاملين في مجال الابحاث والتطوير المدني ، بالنسبة لعدد السكان .

وحسب احصاءات سنة ١٩٦٣ ، فان عدد العلماء العاملين في مجالات الابحاث والتطوير المدني في بريطانيا وهولندة والسويد واليابان ، بالنسبة لمجمل عدد السكان ، هو من ٢٠ الى ٥٠ اكثر من عدد امثالهم في الولايات المتحدة. (يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت ، كانون الثاني ، ١٩٧١) .

ان التوجه نحو الابحاث العسكرية قد ادى الى تطوير غير متوازي في كل فروع من الفروع العلمية . الفيزياء النووية ، علم المحيطات ، استكشاف الفضاء ، كلها التي يمولها البنتاغون بسخاء ، قد تطورت بسرعة على حساب العلوم الاخرى . ويظهر التوجه نفسه في تدريب العلماء الشبان الجدد . ان مخصصات البنتاغون والمنح التي يقدمها ، تساعد في تدريب الاخصائيين في هذه المجالات العلمية ، على حساب المجالات العلمية الاخرى ، خاصة العلوم الانسانية .

ويزعم الاخصائيون الاميركيون بان الولايات المتحدة ينقصها حاليا ٥٠ الف فيزيائي ، وبان عدد الكليات الطبية غير كاف ، وبانها لا تحصل على الاموال الكافية ، وهي بالتالي مجبرة على تقليص مناهجها . وفي سنة ١٩٧٠ احتاجت الولايات المتحدة الى ٢٢ الف اختصاصي في حماية البيئة ، ولكن فقط نصف هذا العدد كان متوفرا ، بسبب النقص في الاشخاص المدربين في هذا المجال .

وتعاول واشنطن في السنوات الاخيرة ، الضغط على شركاتها في الكتل العسكرية ، من اجل ممارسة جهود اكبر في مجال الابحاث والتطوير العسكري . كما ان وزارة الدفاع الاميركية تغزو الحياة العلمية في عدد من البلدان . مثلا ، في سنة ١٩٦٩ ، جرت ابحاث عسكرية بطلب من البنتاغون في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العلمية في ٤٤ بلد !

وفي محاولتهم تبرير هذا الوقف الهائل على الابحاث العسكرية، قام « التكنوقراط » الرسميون باختلاق سلسلة من الاساطير .

واكثر تلك الاساطير انتشارا هي ان الابحاث العسكرية ، تشكل حافزا للتطور العلمي والتقني بصورة عامة، بينما في الواقع ان العكس هو الصحيح . فالابحاث والتطوير العسكري لا تشكل حافزا للتطور العلمي والتقني بصورة عامة، بل يحصره في مجال ضيق جدا . لهذا يتجهون الوهم القائل بان استعمال المدنيين للاكتشافات والاختراعات الجديدة هو مجرد نتائج فرعية للابحاث العسكرية .

في الواقع ، فان تطوير القنبلة الذرية والرادار والصواريخ كان ممكنا فقط ، بسبب التطور الكامل السابق ، للعلوم والتقنية، وبعد ان وصلت البشرية الى مستوى معين في تطوير القوى المنتجة .

ان نتائج الابحاث العسكرية قابلة الى حد ما، للتطبيق في القطاعات المدنية . ولكن كما يعترف العديد من الاختصاصيين الاميركيين ، فان هذه الامكانيات ليست مهمة، وهي تتقلص كلما اصبحت الاسلحة اكثر فاكثر تعقيدا .

مثلا ، لقد اضطر العالم جون فوستر ، الى الاعتراف بان ٨٤٣ مليون دولار من اصل ٩٨١ مليون دولار انفقت في عام ١٩٦٩ على الابحاث والتطوير في الطيران العسكري – اي ٨٦٪ – ذهبت الى برامج لا يمكن ان تكون ذي فائدة للصناعة المدنية !

ولكن المسالة ليست مسالة الاستفادة المدنية من فائض الابحاث العسكرية . فقد قال الاستاذ الاميركي س. ميلمان بانه « في العصر النووي ، فان مسالة فائض التقنية من النشاط العسكري اصبح مسالة ثانوية كليه ، بالمقارنة مع خطر الحرب النووية التي تلغي بكل بساطة احتمال المزيد من الحياة المنظمة » .

ويقال ايضا الكثير عن مسالة بان العلماء والمهندسين المشتركون في الدراسات العسكرية هم « ثروة قومية » ، وانهم اذا انفصت الحاجة فانون للتجنيد الدوري ، لحل المشاكل المدنية.

وقد علق البروفسور ميلمان حول هذه النقطة بقوله بان العديد من المهندسين العسكريين اصبحوا مدربين على عدم القدرة ، بل العجز ، عن العمل المدني . في الواقع ياكد هذا القول نسبة البطالة بين العلماء والمهندسين خلال فترة الركود في صناعة الطيران الفضائي .

وحسب ما ورد في مجلة « يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت » الاميركية (حزيران ، ١٩٧١) فقد كان في البلاد ٦٥ الف عالم ومهندس عاطلين عن العمل ، اي ١٢٪ من العدد الاجمالي للاختصاصيين العاملين في مجال الابحاث والتطوير .

لقد بدا عدد متنامي من الاميركيين ، يعي بان تملك اسلحة حديثة جدا لايمكن ان يكون مقياسا للتطور العلمي والفني . وبينهما اللايين من المواطنين العاديين ، يعيشون في حالة من الفقر، وبينما تفاقم المشاكل الصحية ، ومشاكل النقل الحضري ، وتلوث البيئة ، وغيرها ، بصورة منتظمة ، بفضح اكثر فاكثر ان اعمال الابحاث والتطوير العسكرية ، تحول موارد هائلة ، وافضل الادمغة ، عن حل المشاكل الداخلية الملحة ، وعمل كتابع حقيقي للتطور .

وقد اشتد النشاط العام المناهض لاعمال الابحاث والتطور العسكري ، في الفترة الاخيرة ، رغم انه يغوي في معظم الاحيان ولو طبيعة سلمية ساذجة .

لقد سئل البرت انشتاين مرة ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما اذا كان يجب تخصيص الضرائب التي يدفعها المواطن الاميركي، للعسكريين ، فاجاب : « ان اي شخص متبصر لا بد وان يجيب بـ « لا ! » وكان على حق طبعا.

ولكن جوهر المسالة ليس ان العسكريين هم اناس في خدمة الطبقة الرأسمالية فحسب. ان عسكرة العلوم هو الطريق الذي تسعى الدول البورجوازية ان تحول اليه التطور العلمي والتقني من اجل ان تستخدمها في حياة النظام الرأسمالي وفي الظروف الحاضرة ، فان عسكرة العلوم ليست عملية عفوية ، بل انها اجراءات مخطط لها بدقة ، تطبقها دولة الرأسمال الاحتكاري بما يناسب والاستراتيجية السياسية العامة للامبريالية ■■